

Distr.: General
21 July 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٤

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤

البند ٧ (و) من جدول الأعمال

مسائل التنسيق والبرنامج والمسائل الأخرى:

الأفرقة الاستشارية المخصصة المعنية بالبلدان

الأفريقية الخارجة من الصراع

رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدليت به في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤ أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي باسم الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي (انظر المرفق). وقدم التقرير الشفوي إلى المجلس عملاً بقرار المجلس ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دوميساني س. كومالو

السفير

الممثل الدائم

لجمهورية جنوب أفريقيا



المرفق

بيان شفوي أدلى به رئيس الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

يذكر المجلس أن الفريق الاستشاري المخصص لبوروندي قدم تقريره الأخير إلى المجلس [E/2004/11] خلال دورته التنظيمية لعام ٢٠٠٤. وقد أحاط المجلس مع التقدير علما بالتقرير في القرار ٢/٢٠٠٤ الذي اتخذ في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤، ورحب فيه بالتوصيات التي وردت فيه، وطلب إلى الفريق مواصلة تتبع الوضع الإنساني والأحوال الاقتصادية والاجتماعية عن كثب، والنظر في مسألة الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية في بوروندي وفي الأسلوب الذي يتبعه المجتمع الدولي في دعم هذه العملية، والقيام، حسب الاقتضاء، بتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الموضوعية في تموز/يوليه ٢٠٠٤.

كما أشير أيضا إلى أن المجلس قرر أنه ينبغي للفريق أن يساهم في تقييم الأفرقة الاستشارية المخصصة على وجه العموم، ولا سيما الدروس المستفادة خلال الاضطلاع بولايتيه وتنفيذ توصياته. ويسعدني أن أفيد بأن الفريق شارك على نحو نشط في الاجتماع غير الرسمي الذي عقده المجلس في ٣ أيار/مايو لمناقشة الآراء المدلى بها بشأن تقييم الأفرقة. ومما تجدر الإشارة إليه أن السيدة سيرافين واكانا، وزيرة التخطيط والتعمير والتنمية في بوروندي، حضرت الاجتماع.

ولقد استجد فيما يتعلق ببوروندي تطوران جوهريان على صعيد مشاركة المجتمع الدولي في الجهود المتعلقة ببوروندي منذ بداية عام ٢٠٠٤. وتمثل أولهما في منتدى الشركاء الإنمائيين لبوروندي الذي نظّمته حكومتا بوروندي وبلجيكا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعقد في بروكسل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. أما التطور الهام الثاني فتمثل في اتخاذ مجلس الأمن في ٢١ أيار/مايو قرارا أذن فيه بنشر عملية لحفظ السلام في بوروندي، وهي عملية الأمم المتحدة في بوروندي. وقد أتت هذه العملية بعد مرور ما يزيد على سنة اقتصر فيها حفظ السلام والأمن في بوروندي على البعثة الأفريقية في بوروندي. وقد ساعد هذان التطوران معا على دعم جهود البورونديين الرامية إلى استعادة سلام دائم وتحقيق المصالحة الوطنية في بلدهم.

وشدد الفريق في تقريره الأخير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهمية الحفاظ على الزخم الذي ولدته العملية السلمية وتعزيزها. ونعتقد أن إنشاء بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام تشمل الولاية المسندة إليها تنفيذ الجزأين المتعلقين بترع السلاح والتسريح من البرنامج

الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يعد خطوة مهمة في اتجاه الحفاظ على الاستقرار في البلد. وكان الفريق قد أجرى مناقشات بشأن جميع هذه القضايا مع السيدة كارولين ماكاسكي، الممثلة الخاصة للأمين العام التي عينت مؤخرا ورئيسة عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك قبل مغادرتها نيويورك لتتولى مهامها في بوجومبورا. واتفق الفريق مع السيدة ماكاسكي على ضرورة استمرار التواصل الوثيق مع الفريق المخصص من أجل تيسير ما تقدمه من دعم للتنمية والسلام والأمن في بوروندي.

وقد حافظ الفريق على التواصل المستمر مع فئة عريضة من أصحاب المصلحة وممثلي الجهات المانحة الدولية. وما زالت بوروندي لا تتلقى دعما يكفي سد احتياجاتها الملحة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. وخلال منتدى الشركاء الإنمائيين لبوروندي الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في بروكسل والذي شارك فيه الفريق، تم تقديم تعهدات بدعم بوروندي بلغ مجموعها ١,٠٣٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأنشئت لجنة متابعة منتدى بروكسل وعقدت منذ ذلك الحين في بوروندي اجتماعات شهرية للجهات المانحة. وبشر الوضع في بوروندي اهتماما بالغاً كما يدل على ذلك سفر بعض ممثلي البلدان المانحة، الذين يتخذون من نيروبي مقراً لهم، إلى بوجومبورا من أجل حضور هذه الاجتماعات الشهرية للجهات المانحة.

ويبحث الفريق الجهات المانحة على دفع هذه الأموال التي تم التعهد بها في أقرب وقت ممكن، كما طلبت ذلك الوزيرة البوروندية وإكانا لدى حضورها الجزء رفيع المستوى للمجلس قبل أيام قلائل. ونود كذلك أن تؤكد مرة أخرى أهمية وضع "خريطة طريق" شاملة من شأنها أن تثبت الصلات بين مختلف البرامج الإنمائية التي بوشرت، كما أشار إلى ذلك البيان الختامي لمنتدى الشركاء الإنمائيين الذي عقد في بروكسل.

كما استجذبت تطورات إيجابية في مجالات تخفيف عبء الدين، ودعم ميزان المدفوعات، والقضايا المتعلقة بالإدارة. ففي مجال التخفيف من عبء الدين، اتفقت السلطات البوروندية في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مع مصرف التنمية الأفريقي على خطة لتصفية متأخراتها غير المسددة. وأدى ذلك إلى زيادة مستوى مشاركة المصرف الذي أوفد فعلاً بعثة تقييمية لتحديد المشاريع التي من شأنها تخفيف اشتراك جهات مانحة أخرى. وفي الوقت نفسه، قامت فرنسا وإيطاليا بإلغاء الديون الثنائية المستحقة على بوروندي. كما قدمت بلجيكا مبلغ أربعة ملايين أورو من أجل دعم ميزان المدفوعات.

وفيما يتعلق بقضايا شؤون الحكم، قام شركاء مختلفون بتقديم المساعدة، ومنهم بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة

الإغاثي. غير أن حل هذه المساعدة تتصل بتنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وخلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها الوزيرة واكانا إلى نيويورك، قدمت إحاطة إلى الفريق بشأن التقدم المحرز على صعيد قضايا شؤون الحكم، بما في ذلك وضع مشروع الدستور التي يتوقف إجراء الانتخابات على اعتماده. وشدد الفريق على الحاجة إلى إسراع وتيرة هذه العملية واختتامها على سبيل الأولوية حتى يتسنى احترام الشروط المنصوص عليها في اتفاق أروشا وإجراء الانتخابات على النحو المقرر. كما أن هناك حاجة إلى إصلاح القطاع الأمني الذي يتلقى حالياً دعماً دولياً.

وطلأت بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالوكالات التابعة للأمم المتحدة. إذ وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإغاثي على البرنامج القطري لبوروندي للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ الذي يبنى على الأولويات الوطنية التي حددت في إطار استراتيجية النمو الانتقالي والحد من الفقر، والتقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإغاثية. وقد وضعت الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الصيغة النهائية لإطار العمل المذكور في وقت سابق من السنة. وتشمل الأهداف الاستراتيجية لهذا البرنامج تعزيز الحكم الرشيد من أجل تحقيق الأهداف الإغاثية للألفية، ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والانتقال من مرحلة المساعدة من أجل الإغاثة إلى مرحلة العملية الإغاثية. وذلك ما يشكل مجالا شدد الفريق على أهميته في تقريره إلى المجلس. كما اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خلال دورته السنوية لعام ٢٠٠٤ برنامج القطري لبوروندي ووافق على ميزانية إرشادية شاملة قدرها ٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، منها ما يزيد على ١٠ ملايين مستمدة من الموارد الأساسية للفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧. وأود كذلك أن أفيد بأن الحكومة اليابانية قررت دعم بوروندي من خلال صندوقها الاستثماري للأمن البشري بتمويل وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال الحد من مواطن الضعف، ولا سيما في صفوف المشردين واللاجئين. ويتوقع أن تبلغ مساهمة الحكومة اليابانية خمسة ملايين دولار.

وفي حين تشير التطورات المذكورة إلى تحسن الوضع في بوروندي، فإنها لا زالت غير كافية إلى حد كبير لسد الاحتياجات الحقيقية في هذا البلد. ولذلك يود الفريق أن يعيد توجيه ندائه إلى الجهات المانحة من أجل أن تقبل أكثر على توفير الدعم للبلد، بما في ذلك عن طريق المساهمة في الصندوق الاستثماري للدين متعدد الأطراف الذي أنشأه البنك الدولي لمساعدة البلد على دفع جميع متأخراته.

إن بروندي في حاجة إلى دعم مكثف من المجتمع الدولي. في حين أن إنشاء عملية الأمم المتحدة في بروندي يعد تطوراً مهماً، فإن شعب بروندي يحتاج إلى دعم ملموس وإلى تحسين أحوال معيشته من أجل أن يؤمن بالسلام وأن يباشر إعادة تأهيل مجتمعاته المحلية. فالحالة في الميدان تظل غير مستقرة. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عاد ٥٢ ٠٠٠ لاجئ إلى بروندي، معظمهم بتيسير من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويعتبر الفريق، كما ذكر في تقريره الذي قدمه إلى المجلس منذ ستة أشهر، أن بروندي في مفترق الطرق وأن الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب ينبغي أن تقتصر بدعم دولي قوي في إطار من الشراكة الحقيقية. وبفضل هذا الموقف صحيحاً في الوقت الراهن، ويرى الفريق أنه يتعين العمل أكثر من أجل إيجاد فرص حقيقية لشعب بروندي وتشجيع اتباع نهج شامل إزاء السلام والتنمية لصالح هذا البلد.

ولا شك أن ما تيسر للفريق الاستشاري المخصص لبروندي القيام به من تركيز على بروندي خلال الأشهر القليلة الأخيرة قد أتى بنتائج نفخر بها جميعاً. غير أن الطريق نحو الانتعاش والتعمير التامين لبروندي طريق طويل لا زلنا لم نخط سوى الخطوات الأولى عليه. وسيكون من المفيد في هذا الصدد أن يواصل الفريق الاستشاري المخصص الاضطلاع بأنشطته. ويعتقد الفريق كذلك أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشجيع الجهات المانحة التي شاركت في منتدى بروكسل على أن تفي بتعهداتها وتحولها إلى موارد حقيقية.